

أرضية للنقاش حول العلاقة بين الإسلاميين واليسار حالة المغرب

عبد العلي حامي الدين*

في الحاجة إلى بيان من أجل الديمقراطية

رغم تجاوز ثقل الصراعات التاريخية التي كانت موجودة في المغرب بين التيار الإسلامي بمختلف تلويناته، والتيار اليساري بمختلف تعبيراته، إلا أن العلاقة بينهما لم تتبلور في أشكال من التنسيق السياسي المباشر، وقيمت منحصرة في القضايا القومية المرتبطة بدعم العراق وفلسطين، أو في بعض القضايا الحقوقية الظرفية، أو في بعض أشكال التنسيق النقابية المحكومة باعتبارات اجتماعية أنية. لكن التنسيق على أرضية النضال السياسي من أجل الديمقراطية ومن أجل توفير شروط حياة سياسية سليمة لا زال يراوح مكانه رغم وجود مجموعة من المؤشرات المقلقة حول رسوخ ملامح الدولة التسلطية في المغرب، وابتعادها عن مواصفات النموذج الديمقراطي بمعناه الحديث، وذلك رغم مظاهر الانفتاح السياسي بعد تعيين الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي وزيرا أولاً، والذي ألقى بمساحات واسعة من الأمل وعدت ببداية مسار التحول الديمقراطي في المغرب، ودفع الجميع للانخراط في هذه الدينامية رغم حدة الاختلافات الإيديولوجية التي كانت قائمة، فقد أيد حزب العدالة والتنمية المحسوب على الحركة الإسلامية تعيين عبد الرحمن اليوسفي وساند حكومته مساندة نقدية رغم عدم مشاركته فيها.

غير أن التطورات بعد الانتخابات التشريعية لعام 2002 اشترت إلى الخروج عن المنهجية الديمقراطية التي تقضي بتعيين الوزير الأول من الحزب الأول، بل قبلت الأحزاب المعنية المشاركة في الحكومة رغم تحفظاتها على منهجية تعيين السيد إدريس جطو رجل الأعمال الذي لا ينتمي لأي حزب سياسي. ساهم ذلك في تأجيل النقاش حول مستلزمات اللحظة السياسية وضرورة التفكير في جبهة سياسية تضخ دماء جديدة في صيرورة النضال الديمقراطي وتستوعب الاتجاهات السياسية الإسلامية الحديثة العهد آنذاك بالممارسة السياسية المباشرة، وذلك على أرضية الديمقراطية وترسيخ آليات الالتزام بها لتدبير الاختلاف السياسي بين القوى.

وبعد الانتخابات التشريعية لعام 2007 والانتخابات البلدية لعام 2009 وجدت الطبقة السياسية نفسها أمام مؤشرات جديدة تعكس ملامح السلطوية الجديدة في المغرب، وتقف وراء مجموعة من القرارات الفوقية التي تعبر عن ارتباك واضح في تدبير العديد من القضايا. إن الاتجاه لإفراغ الانتخابات من بعدها التنافسي وتطويع الأحزاب السياسية للقبول الضمني بمنطق المحاصصة وتجنب أي هامش للمفاجأة، تلقي على عاتق الديمقراطيين من جميع الاتجاهات مسؤولية استشعار خطورة المرحلة وتدشين حوار حقيقي فيما بينها في أفق "بيان من أجل الديمقراطية".

فكرة الحوار بين الاتجاهات السياسية المختلفة باتت ضرورية للتصدي لنزعات الهيمنة ومحاولات الاستفراد بالسلطة أو الاستقواء بالدولة ومؤسساتها على حساب التنافسية الديمقراطية. وهناك حاجة لوضع الضمانات الضرورية لتبديد التخوفات المتبادلة بين هذه الاتجاهات لمجابهة التناقض الرئيس المتمثل في الاستبداد وأدواته التحكيمية.

الإسلاميون ليسوا كتلة متجانسة واليسار ليس كذلك

الإسلاميون ليسوا كتلة متجانسة كما أن اليسار لا يشكل كتلة متجانسة، فهناك اختلافات حقيقية بين الإسلاميين على المستوى الفكري والسياسي، كما أن اليسار المغربي تفرعت عنه مسلكيات سياسية وفكرية متباينة تصل إلى درجة التعارض فيما بينها في العديد من القضايا والمواقف. وهنا يبدو لي ضرورة إعادة النظر في الدلالات التي تثيرها بعض المصطلحات، لأنها تساهم في المزيد من التشويش. فمثلا مقولة اليسار مرتبطة من الناحية التاريخية بموقع سياسي ينجح إلى الدفاع عن دور الدولة في المسألة الاقتصادية والاجتماعية وعن التوزيع العادل للثروات، ثم تطور نضاله للدفاع عن قضايا الديمقراطية وترسيخ الحريات وحماية حقوق الإنسان والنضال من أجل البيئة والتنمية، ولذلك ارتبط اليسار في زمن صعود الإيديولوجيات بالأحزاب الاشتراكية والشيوعية. ومن ثم لا ينبغي - في نظري- اعتبار الإيديولوجية الماركسية جزءا من هوية اليسار، بحيث يمكن أن يكون "الإسلامي" يساريا إذا تبنى المقولات السابقة التي لا تتعارض في شيء مع القيم الإسلامية الداعية إلى الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية ومناهضة الاستبداد ورفض الظلم. كما تبدو لي مقولة الإسلاميين بدورها في حاجة إلى مراجعة، فالإسلاميون الذين يمارسون السياسة من خلال تنظيمات سياسية معينة، هم في الواقع عبارة عن أحزاب سياسية عادية، ما يميزها عن باقي الأحزاب هو طبيعة نشأتها المرتبطة بالحركات الإسلامية التي ظهرت مع بداية التسعينات، وتطورت مع مرور الوقت من تنظيمات شمولية إلى أحزاب سياسية تحمل برامج سياسية تلتقي في الكثير من مضامينها مع الأفكار التي كان يطرحها بعض "اليسار" في مرحلة معينة، ربما بحمولة إسلامية واضحة لكنها في الجوهر تخدم نفس المقاصد والغايات.

أن علاقة بعض الفصائل اليسارية مع بعض الفصائل الإسلامية مرت بمراحل تأرجحت فيها هذه العلاقة بين التعايش والصراع، وربما تبقى سنوات الثمانينات والتسعينات من أسوأ المراحل خاصة داخل الجامعة المغربية التي شهدت صراعات دموية ساهمت في تعميق الهوة بين الطرفين. أما اليوم فهناك على العموم تعايش بين أغلبها، يتطور في بعض الأحيان إلى التنسيق المشترك في قضايا كمناهضة الاحتلال الأمريكي للعراق ونصرة القضية الفلسطينية. وطبعاً داخل كل اتجاه هناك الغلاة والمتطرفين الذين يوجدون في أقصى اليسار أو في أقصى الإسلاميين، لكنهم يمثلون أقلية لا يعتد بها من الناحية الكمية والنوعية كذلك.

الإشكاليات الفكرية

عندما نثار الإشكالية الفكرية بمختلف تعقيداتها (العلمانية، الديمقراطية، قوانين المرأة...)، فلا بد من التأكيد مرة أخرى على أن الإسلاميين لا يقفون على مسافة واحدة من مفهوم الديمقراطية، كما أن اليسار المغربي ليس متجانسا بصدد مقولة العلمانية مثلا.

فإذا تأملنا في أدبيات الإسلاميين، سنجد اختلافا واضحا بينها فيما يتعلق بالموقف والممارسة من الديمقراطية. كما أن الفصائل اليسارية بدورها تتوفر على تيارات ديمقراطية وأخرى ذات نزعة إقصائية تعبر عن نفسها في بعض المحطات كما حصل بعد أحداث 16 ماي الإرهابية بالدار البيضاء، عندما حاولت بعض الأصوات "اليسارية" تصفية حساباتها مع خصمها السياسي (العدالة والتنمية) مطالبة بحله.

كما أنه إذا تأملنا في أدبيات الأحزاب "اليسارية" سنلاحظ أن بينها إجماع على تجاهل مصطلح العلمانية - باستثناء أقصى اليسار (النهج الديمقراطي/ حزب ماركسي راديكالي). وتشير في وثائقها بشكل أو بآخر إلى انتمائها الحضاري الإسلامي، بل إن مذكرات الكتلة للإصلاحات الدستورية في التسعينات كانت تنص على ضرورة ضمان عدم التعارض بين القوانين والتشريعات وتعاليم الدين الإسلامي. ولذلك فإنه من الناحية النظرية لا توجد بالمغرب أحزاب علمانية بالمعنى الإيديولوجي للكلمة.

إن المستقبل هو للاتجاهات التي تستطيع داخل كلا الطرفين بلورة برامج واقعية لها عمق إسلامي وطني ديمقراطي، وتستطيع التمييز بين مجال الدين ومجال السياسة، وتجاوز فكرة الارتهان بثنائية الخلط المطلق بين الدين والسياسة (النموذج الثيوقراطي) أو الفصل الحدي بينهما (العلمانية المتطرفة)، والتحرر من منطق إقصاء الآخر.

نبذ ثقافة الإقصاء

الإقصاء مرتبط بالثقافة التي أفرزتها البيئة السياسية المغربية منذ السنوات الأولى للاستقلال، بل وقبل أن يتبلور اليسار أو الإسلاميين في أطروحات سياسية متباينة. فقد كانت هناك محاولات لإقرار مبدأ الحزب الوحيد في المغرب، وشهدت السنوات الأولى للاستقلال صراعا عنيفا بين الفرقاء السياسيين وصل إلى حد القيام بتصفيات جسدية متبادلة بين بعض الأحزاب السياسية كما تأخرت بعض التشكيلات اليسارية كثيرا في القبول بمبدأ الديمقراطية، ولا زالت بعض امتداداتها موجودة إلى اليوم، كما أن بعض الاتجاهات الإسلامية لا زالت مترددة بخصوص موضوع الديمقراطية.

ومع ذلك، يمكن القول بأن ثقافة الإقصاء بدأت بالتراجع، مع التحرر من بعض الحواجز السيكولوجية المبنية على وقائع تاريخية معينة، وهي التي جرى استغلالها لتعميق الهوة بين اليسار والإسلاميين (حادثة اغتيال عمر بن جلون مثلا، أو حوادث الصراع بين الفصائل الطلابية). وكان لبعض الدوائر مصلحة في تعميق حدة الصراع بين الطرفين، وانجرت بعض وسائل الإعلام في هذا المسلسل، ولا زالت بعض الأصوات الإعلامية إلى اليوم تقوم بهذه الوظيفة لخدمة بعض مراكز النفوذ داخل السلطة التي ترى بأن مصلحتها تكمن في استمرار الصراع بين الطرفين.

وأعتقد بأن كل طرف عليه أن يقوم بنقد ذاتي موضوعي لتجربته في علاقته بالطرف الآخر في أفق تجاوز حالة الاحتراب التي تصب في مصلحة من يهمهم قتل السياسة في المغرب، والإجهاد على ما تبقى من ثقة المواطن في الحياة السياسية وفي الفاعلين السياسيين.

الاختراق السلطوي

ليس في مصلحة بعض مراكز النفوذ داخل السلطة أن تترسخ في بلادنا قواعد التنافس الديمقراطي الحقيقي بين مشاريع مجتمعية واضحة. ولذلك فهم يعمدون لخلط الأوراق بين يدي المواطن عن طريق ترسانة قانونية تخدم البلقنة السياسية وتساهم في تشتيت ذهن المواطن من جهة، ومن جهة أخرى يعمدون إلى تغذية المواجهات العقيمة بين بعض الأطراف السياسية الإسلامية واليسارية، خدمة لوظيفة التوازن السياسي الذي يبحث عنه من يتحكمون في تدبير الشأن العام.

السلطة استطاعت اختراق كلا الاتجاهين (بالمعنى الفكري للكلمة وليس بالمنظور الأمني)، لاختزال الصراع في الآخر الذي أختلف معه إيديولوجيا أو فكريا والتغاضي عن الجهات المسؤولة عن الاختيارات الاقتصادية والسياسية والأمنية الكبرى في البلد منذ الاستقلال إلى اليوم. وهنا لا بد من بذل مجهود فكري كبير لمعالجة هذا الخلط.

لقد نجح النظام السلطوي من الناحية الشكلية في بناء مؤسسات تمثيلية وفي ترسيخ التعددية الحزبية وفي تشييد مؤسسات وطنية لصيانة حقوق الإنسان، لكنه نجح بالموازاة مع ذلك في ترسيخ مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والسياسية التي تضمن لجهة معينة الاحتكار الفعال لمصادر القوة والنفوذ، وبناء شبكة من المؤسسات والعلاقات والنخب التي تقوم بتحويل مركز السلطة إلى مصدر لتوجيه العلاقات السياسية وتنسيق أدوار مؤسسات المجتمع المدني والارتقاء به إلى مستوى من الحصانة غير المنضبطة لقواعد المراقبة والمحاسبة، وتحويل باقي المؤسسات إلى مؤسسات وظيفية تقوم بدور الضبط والتحكم، وفي أحسن الأحوال بوظائف الوساطة وأداء بعض الخدمات، لكنها بعيدة جدا عن ممارسة السياسة بما

تعنيه من الحق في التداول السلمي على السلطة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة غير متحكم في نتائجها بشكل مسبق، كما حصل في الانتخابات الأخيرة.

حزب العدالة والتنمية والموقف من اليسار

كانت نتائج انتخابات 2007 رسالة بعث بها المواطن من خلال نسبة المشاركة المتدنية، وربما تشكل حافزا موضوعيا إضافيا للإسراع بإصلاح الأحزاب السياسية، وتصحيح العلاقات القائمة فيما بينها، وطرح سؤال ما بعدها على بساط التأمل والتفكير الجدي في سبل إنقاذ المغرب من "السكتة القلبية" التي ربما تأتي على الأخضر واليابس وتحطم ما تبقى من أمل لدى المواطن، إذا لم يتم استدراك ما فات وانخراط الجميع في دفع تكلفة الإصلاح، الذي لا بد أن يساهم فيه الجميع من مختلف التيارات والمشارب السياسية والفكرية.

حزب العدالة والتنمية أصبح يمتلك رؤية موحدة بصدد التعامل مع باقي الفرقاء، عبر عنها في الأطروحة السياسية الصادرة عن المؤتمر الوطني السادس المنعقد صيف 2008، والتي انطلق فيها الحزب في فهمه للإسلام من نفس الرؤية المنفتحة التي شكلت عنصر القوة في التجربة التاريخية والحضارية للأمة، رؤية تؤمن بالتنوع والتعدد والتعايش بين الديانات، وبحرية العقيدة، واعتبار قاعدة المواطنة أساس بناء المجتمع والدولة.

حزب العدالة والتنمية يعتبر نفسه حزب سياسي مدني ذو مرجعية إسلامية، له برنامج سياسي مدني يعمل على تطبيقه وفق القواعد الديمقراطية، ويجب عن الأسئلة المطروحة سياسيا وليس دينيا، وهو يسعى إلى الإسهام في تدبير الشأن العام من قبل مواطنين مدنيين ذوي خبرة في الميدان وفق القواعد الديمقراطية، وبالتالي فإن وظيفة الحزب ليست هي وظيفة الأئمة أو الفقهاء الذين يبينون الأحكام الشرعية ويصدرون الفتاوى في النوازل المعروضة عليهم، وتتوفر آراؤهم الفقهية على ما يشبه الحصانة الدينية. والمجال الأساس لاشتغال الحزب هو مجال تدبير الشأن العام، بما يعنيه ذلك من تأكيد على التمييز بين المجال السياسي وأدواته وخطابه، ومجال الحقل الديني والدعوي وأدواته وخطابه.

ويرتبط هذا التحديد لهوية الحزب بتصوره لمفهوم السياسة ولمفهوم الحزب السياسي في الدولة المعاصرة، فهو أداة لتنظيم المواطنين الذين يتقاسمون اختيارات سياسية وبرنامجية معينة. والوظيفة الأساسية للحزب السياسي هي تدبير الشأن العام سواء من خلال موقع التسيير أو من خلال المعارضة. والعمل السياسي بطبيعته عمل تنافسي تداولي مبني على النسبية والاجتهاد، وبالتالي فإن انطلاق الحزب من المرجعية الإسلامية لا يلغي تعدد الاجتهادات والاختيارات، ولا يصادر حق الآخرين في العمل السياسي، ضمن الإطار الدستوري للدولة، ودائرة التوافق على الثوابت.

ويحدو الحزب أمل واسع في أن يصير الدفاع عن هوية الأمة وحماية ثوابتها أمرا مشتركا بين جميع المكونات السياسية للبلاد. وتدل التجارب الناجحة والمستقرة للديمقراطية في العالم على أن ذلك لم يأت إلا بعد أن حسمت تلك البلدان في مسألة التوافقات التاريخية الكبرى ذات الصلة بقضايا المرجعية والمكونات الأساسية للهوية الوطنية.

تقترح هذه الأطروحة اعتماد معيار وظيفي للتموقع السياسي ينطلق أساسا من اعتبار مدخل النضال الديمقراطي هو المدخل الأساس للإصلاح، ومن مستلزمات ذلك التعاون مع الفاعلين السياسيين الذين وضعوا ضمن أولوياتهم النضال من أجل إقرار إصلاحات سياسية حقيقية تعيد الاعتبار للحياة السياسية وللمؤسسات المنتخبة ولمشاركة المواطن.

وهذه الرؤية تدرك أن التناقض الحقيقي يوجد مع بعض الدوائر السلطوية القائمة التي لا تؤمن بهذا الخيار الديمقراطي، والتي استطاعت للأسف أن تستقطب العديد من النخب الفكرية والسياسية والحقوقية

المحسوبة على اليسار، في إطار تحالف غير معلن لكنه تحالف واضح لمواجهة الإسلاميين. وهذا خطأ جسيم في إدراك خريطة الصراع الحقيقي القائم في المغرب، ومن شأنه التشويش على عملية الفرز الضرورية بين القوى الديمقراطية الحقيقية والقوى المحافظة لصناعة التحول الديمقراطي المنشود.

● أستاذ العلوم السياسية وعضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية